P/A/XXII/2
الأصل : بالانكليزية
التاريخ : ١٩٩٤/١٠/٤

ويبو

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
جنيف

الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية
(اتحاد باريس)

الجمعية

الدورة الثانية والعشرون (الدورة الاستثنائية الحادية عشرة)

جنيف ، من ٢٦ سبتمبر/أيلول الى ٤ أكتوبر/تشرين الاول ١٩٩٤

التقرير

الذي اعتمدته الجمعية

مقدمة

١ - تدارست الجمعية البنود التالي ذكرها من جدول الاعمال الموحد (الوثيقة AB/XXV/1 Rev.) : ١ و٢ و٦ و١٤ و١٥ .

٢ - ويرد تقرير عن كل بند من البنود السابق ذكرها ، باستثناء البند ٦ ، في التقرير العام (الوثيقة AB/XXV/6) .

٣ - ويرد في هذه الوثيقة التقرير عن البند ٦ .

٤ - وترأس هذه الدورة من دورات الجمعية السيد/ليفيو أ. ج. بلغار (رومانيا) الرئيس بالنيابة .

البند ٦ من جدول الاعمال الموحد :

مواصلة المؤتمر الدبلوماسي المعني بابرام معاهدة تستكمل اتفاقية باريس فيما يتعلق بالبراءات ("معاهدة قانون البراءات")

٥ - استندت المناقشات الى الوثيقة P/A/XXII/1 .

٦ - وأدلى وفد الولايات المتحدة الامريكية بالبيان التالي ذكره :

"ليس في مقدور الولايات المتحدة حاليا أن تؤيد أي حل من الحلول الواردة في الوثيقة أو أن تتخذ أي قرار بشأن الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي . ولا اعتراض لدينا على مواصلة تطبيق القرار الذي اتخذته جمعية اتحاد باريس في اجتماعها المنعقد في سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ والوارد في الفقرة ٦ من الوثيقة . ويقضي ذلك القرار بعدم تحديد موعد لمواصلة المؤتمر الدبلوماسي ، على أن يطلب الى المدير العام أن يدعو جمعية اتحاد باريس الى عقد دورة استثنائية عندما يرى أن الوقت قد حان للنظر في مسألة تحديد الموعد . وفي امكانه أيضا أن يدرج بندا في جدول أعمال دورة استثنائية لجمعية اتحاد باريس لدى اجتماعها في سبتمبر/أيلول ١٩٩٥ ، ان كان ذلك ملائما .

"وقد أدى عدد من العوامل الى هذا الوضع . وقد وجدنا في الوثيقة موضع البحث (P/A/XXII/1) ما يلفت عنايتنا ، لا سيما لانها تمنحنا فرصة لقياس مدى قبول جمهورنا لامكانية مواصلة عملية تنسيق قوانين البراءات . وقد أرسلت الوثيقة الى ما يزيد على ١٢ منظمة من منظمات العاملين في مجال البراءات والشركات الكبيرة والصغيرة والمخترعين والباحثين وعدد من العاملين في الجامعات . ولم تكن الردود التي تلقيناها مؤيدة عامة لأي حل من الحلول المطروحة في الوثيقة . وللأسف ، اختلفت الأسباب المقدمة لرفض الحلول اختلافا كبيرا باختلاف طبيعة عمل أصحاب الردود . على أن الآراء المعبر عنها في الردود قد اتفقت تماما على أن كل الحلول المطروحة كأساس للمفاوضات لا تخدم مصالح الولايات المتحدة الامريكية في الوقت الراهن .

"ولا يزال جمهور الولايات المتحدة يعبر عن عدم استعداده لتأييد مواصلة المفاوضات بشأن تنسيق قوانين البراءات ونحن بصدد اصدار تشريع في الولايات المتحدة لتنفيذ نتائج جولة أوروغواي الخاصة بالغات . ويشمل الجزء المتعلق بتنفيذ اتفاق تريبس من ذلك التشريع مسألة تغيير مدة حماية البراءة الى ٢٠ سنة اعتبارا من تاريخ الايداع . ويدخل هذا الحكم في اطار عملية تنسيق

قوانين البراءات على الصعيد العالمي . ولم تر الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الحكم ما يثير الجدل عندما جاء في اطار جهود تنسيق قوانين البراءات . ولكن الغضب الذي أثاره هذا الحكم ، حتى كجزء من التشريع التنفيذي لجولة أوروغواي الخاصة بالغات والذي يوليه الكونغرس عناية خاصة ، قد منع أحد أعضاء هذا الوفد حتى من حضور هذا الاجتماع وأدى الى ترك مفوضنا لمنصبه مبكرا . ويواجه كلا الشخصين انتقادات في الولايات المتحدة بشأن مدة السنوات العشرين التي ينبغي العمل بها لكي يتيسر تضمين التشريع الجديد نتائج جولة أوروغواي الخاصة بالغات . ويؤكد ذلك اعتقادنا بأنه ليس في مقدورنا حاليا أن نؤيد مواصلة عملية التنسيق . فهذه العملية تقتضي تغييرات عديدة في قانون الولايات المتحدة ، وفي الكثير من تلك التعديلات ما يطرح مشكلات تفوق المشكلة التي يطرحها الحكم المتعلق بمدة حماية البراءة لعشرين سنة .

"وباختصار ، ليس في مقدور الولايات المتحدة حاليا أن تتخذ قرارا بشأن الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي . ولا اعتراض لدينا على أن يتخذ قرار يتمشى مع القرار الوارد في تقرير الجمعية لدورة سبتمبر/أيلول ١٩٩٣ والرامي الى عدم تحديد موعد للجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي ، على أن يطلب الى المدير العام أن يدعو الجمعية الى الانعقاد عندما يرى أن الوقت قد حان لذلك".

٧ - ورحب وفد المملكة المتحدة بالجهود التي بذلها المدير العام لحفز عملية تنسيق قوانين البراءات . وأشار الوفد الى أن أكثر من ثلاث سنوات قد انقضت منذ انعقاد الجزء الأول من المؤتمر الدبلوماسي في لاهاي . وعبر عن قلقه من ضياع الجهود الضخمة المبذولة حتى اليوم ومن أن يظل الافتقار الى التنسيق سببا لتزايد التكاليف وصعوبة الاجراءات بالنسبة الى مودعي طلبات البراءات . وقال الوفد انه يدرك مع ذلك أن ليس من المرجح حاليا أن ينجح المؤتمر الدبلوماسي في التوصل الى معاهدة مفيدة . واستطرد قائلا انه ليس في وسعه أن يؤيد حصر مشروع المعاهدة في البديل ألف كما هو مقترح في الوثيقة P/A/XXII/1 ، لأنه يشك في أن يظل هناك توازن في المواد المتبقية والمتعلقة ، في حد رأيه ، بالتعويض الأساسي عن المواد المستغنى عنها . وأشار الوفد الى أن بعض الأوساط المعنية في بلده تؤيد البديل ألف وأن أوساطا أخرى تفضل اقتراح الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية بشأن تقسيم المعاهدة الى جزأين . واقترح الوفد أن تدعو الويبو الى عقد اجتماع استشاري أو اجتماع تعقده لجنة من الخبراء خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٥ لبحث مسألة التوازن السليم بين الأحكام الواردة في المعاهدة وغيرها من المسائل المعلقة ، نظير امكانية أن يؤدي اعتماد فترة سماح الى نظام قائم على "الناشر الأول" .

٨ - وأكد وفد اليابان أن الطلب على تنسيق القوانين على المستوى العالمي ، بما في ذلك اعتماد مبدأ المودع الأول ، يتزايد بسرعة . ورأى أن من المهم مواصلة الجهود الرامية الى تحقيق ذلك التنسيق . ولاحظ الوفد أن الاقتراح الأساسي كان ثمرة جهد

ستغرق تسع سنوات وأنه لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان الهدف المنشود من الاقتراح المذكور والمتمثل في تحقيق تنسيق واسع على المستوى العالمي . وأضاف قائلا انه لا يستطيع أن يؤيد أي حل من الحلول البديلة الواردة في الوثيقة P/A/XXII/1 ولا اقتراح الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية بشأن معاهدة مكونة من جزأين ، نظرا الى أن ذلك يجعل من الصعب تحديد تاريخ دخول الجزء الثاني من المعاهدة حيز التنفيذ ويقلص فرص نجاح المعاهدة في حالة الفصل بين المسائل الثانوية والمسائل المثيرة للجدال . واستخلص الوفد قائلا انه يفضل الشروع في المفاوضات بالاستناد الى الاقتراح الأساسي ويؤيد فكرة دعوة المؤتمر الدبلوماسي الى عقد جزئه الثاني في أقرب موعد ممكن . وعبر الوفد عن تأييده أيضا لاقتراح وفد المملكة المتحدة .

٩ - ولاحظ وفد جمهورية كوريا أن من المؤسف ألا يتحقق تنسيق قوانين البراءات حتى الآن ، بالرغم من اقرار الكثيرين بالحاجة اليه . ورحب الوفد بالاتفاقات ثنائية الأطراف المبرمة مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان ، ورأى أن من شأن ذلك أن يسهم في ابرام معاهدة لتنسيق قوانين البراءات . وأيد الوفد فكرة عقد الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي في أقرب موعد ممكن ، مع تضييق نطاق المعاهدة بأقل قدر ممكن .

١٠- ورأى وفد السويد أن الوقت لم يحن بعد لتحديد موعد لانعقاد الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي . وعبر عن قلقه من فقدان زخم عملية التنسيق واخلال التوازن المحقق في الاقتراح الأساسي . وأيد الوفد اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد اجتماع استشاري أو تشكيل لجنة من الخبراء .

١١- وأيد وفد الاتحاد الروسي اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد اجتماع استشاري أو اجتماع تعقده لجنة من الخبراء لتوضيح امكانية التوصل الى اتفاق نهائي .

١٢- وأعرب وفد أستراليا عن تأييده الشديد لاقتراح وفد المملكة المتحدة ، وأقر بأن الوقت لم يحن بعد لتحديد موعد لانعقاد الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي . ولم يستطع الوفد أن يؤيد أي حل من الحلول البديلة الواردة في الوثيقة P/A/XXII/1 . ولاحظ بصورة خاصة أن بعض الغموض لا يزال يشوب نتائج تنفيذ اتفاق تريبس في عدد من البلدان وأن عواقب الاتفاقات ثنائية الأطراف المبرمة مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية واليابان لم تتضح بعد .

١٣- وقال وفد فرنسا انه يساند عملية تنسيق قوانين البراءات ، معتبرا أن تلك العملية تستدعي وجود عزم سياسي . وأثنى على المدير العام لما بذله من جهود من أجل مواصلة عملية التنسيق . وقال ان اقتراح وفد المملكة المتحدة هو خير حل شرط أن يبدي المشتركون العزم السياسي الضروري لتحقيق هدف التنسيق في مجال البراءات .

١٤- وعبر وفد ألمانيا عن التزامه بعملية تنسيق قوانين البراءات وعن خيبته ازاء موقف وفد الولايات المتحدة الأمريكية . وأشار الى الحماس الذي أظهرته الولايات المتحدة الأمريكية في مفاوضات اتفاق تريبس ، وقال ان العديد من النتائج المحققة بفضل العمل المنجز في الويبو قد نقلته الغات في اتفاق تريبس . واستدرك الوفد قائلا انه مضطر للاعتراف بأن الولايات المتحدة الأمريكية تواجه مشكلات داخلية ، ولكنه عبر عن أمله في أن تتمكن الولايات المتحدة الأمريكية من حل تلك المشكلات . ورأى الوفد ان المناقشات الرامية الى وضع أساس للجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي تتسم بطابع سياسي . واستخلص قائلا ان الاجتماع الاستشاري المقترح ينبغي عقده على أساس أن كل المشتركين فيه لهم الصلاحيات لاتخاذ قرارات سياسية وأنهم قادرون على اتخاذ قرار بشأن نطاق الأحكام التي ينبغي معالجتها في الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي .

١٥- وأعرب وفد سويسرا عن أسفه للوضع الجديد . وصرح قائلا ان الوضع الراهن يفتقد الى التوازن وان ذلك الخلل لا يمكن استدراكه بالاقتراحات الواردة في الوثيقة P/A/XXII/1 . وتساءل عما اذا كان من الممكن أن يشكل الحلان البديلان باء وجيم من الوثيقة المذكورة معاهدة للتنسيق بأي شكل من الاشكال . وأيد الوفد فكرة تشكيل هيئة استشارية .

١٦- وعبر وفد سلوفينيا عن تفضيله للبديل ألف الوارد في الوثيقة P/A/XXII/1 ، ورأى أن الحل الذي اقترحته الجمعية الدولية لحماية الملكية الصناعية هو حل وسط معقول . وساند الوفد اقتراح المملكة المتحدة الرامي الى انشاء لجنة من الخبراء أو عقد اجتماع استشاري اذا استحالت مواصلة المؤتمر الدبلوماسي مباشرة . ورأى الوفد أن عمل أي لجنة للخبراء أو أي اجتماع استشاري لا ينبغي أن يستمر لأجل غير مسمى ، واقترح بالتالي تحديد موعد لذلك العمل ولدعوة المؤتمر الدبلوماسي الى عقد جزئه الثاني .

١٧- وأشار وفد شيلي الى أن تنسيق قوانين البراءات يحظى بأهمية خاصة في بلد مثل بلده الذي شرع في تجديد صناعته إثر دخول اقتصاده في المجال الدولي . وأعرب الوفد عن رغبته في أن يكون التنسيق حقيقيا . وقال ان المعاهدة لا ينبغي أن تقتصر على أحكام ادارية ، الأمر الذي من شأنه أن ينتقص من أهمية عملية التنسيق . وأيد الوفد فكرة مواصلة العمل بالاستناد الى الاقتراح الاساسي أو بالاستناد الى البديل ألف من الوثيقة P/A/XXII/1 ان اقتضى الأمر ذلك . وقال انه مستعد لتأييد فكرة اجراء نوع من المشاورات .

١٨- وفيما يتعلق بالحلول البديلة المطروحة في الوثيقة P/A/XXII/1 ، أعرب وفد كندا عن قلقه من امكانية افتقاد التوازن القائم بين مختلف الأحكام ، لا سيما فيما يتعلق بفترة السماح . ورأى الوفد أن الوقت لم يحن لتحديد موعد لانعقاد الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي ، وأيد اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد اجتماع استشاري للمحافظة على زخم عملية التنسيق .

١٩- وعبر وفد الصين عن أمله في أن يتيسر تحقيق التنسيق في قوانين البراءات في أقرب وقت ممكن ، وأخذ علما بموقف الولايات المتحدة الامريكية . ورأى الوفد أن أهداف التنسيق تقتضي اعتماد نظرة بعيدة المدى .

٢٠- وأعرب وفد هولندا عن أسفه لاستحالة تحقيق مزيد من التقدم في تنسيق قوانين البراءات في المستقبل القريب ، وأيد مع ذلك الالتزام بمنهج واقعي . وساند الوفد اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد اجتماع استشاري في بداية سنة ١٩٩٥ .

٢١- وعبر وفد فنلندا عن أسفه للوضع الراهن ، وأيد مع ذلك اتباع منهج واقعي . وساند الوفد اقتراح وفد المملكة المتحدة ، وأضاف اليه ضرورة عقد الاجتماع الاستشاري على مستوى رفيع لتناول المسائل السياسية والاساسية .

٢٢- ورأى وفد البرتغال أنه لا بد أن يتيسر ايجاد حلول لتحقيق التنسيق مع مراعاة كل المصالح . ورأى أن العديد من المسائل المعلقة يتسم بطابع سياسي ، وأيد اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد استشاري .

٢٣- وأكد وفد النمسا أن من المهم والضروري من الناحية الاقتصادية التوصل الى تنسيق قوانين البراءات على أكمل وجه وفي أقرب وقت ممكن . وأيد الوفد اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد اجتماع استشاري سنة ١٩٩٥ .

٢٤- وساند وفد بلجيكا اقتراح وفد المملكة المتحدة .

٢٥- وعبر وفد بلغاريا عن أسفه للوضع الراهن وأيد الاقتراح الرامي الى عقد اجتماع استشاري .

٢٦- وساند وفد أندونيسيا اقتراح وفد المملكة المتحدة الرامي الى عقد اجتماع استشاري ، للحفاظ على زخم عملية تنسيق قوانين البراءات .

٢٧- وساند وفد هنغاريا اقتراح وفد المملكة المتحدة ، وشاطر وفد سلوفينيا رأيها بشأن وجود حاجة لتحديد موعد لمباشرة الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي .

٢٨- وأيد وفد المملكة المتحدة اقتراح وفد سلوفينيا الرامي الى وضع جدول زمني لأي اجتماع استشاري لكي لا يتأجل انعقاد الجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي الى ما لا نهاية له . وقال الوفد انه مستعد للنظر في معاهدة لا تقبلها كل البلدان ، ولكنه يرى أن من المهم ضمان توازن الأحكام في أي معاهدة من هذا القبيل لاغراض مبدأ المعاملة الوطنية . وقال ان ذلك يعني ألا يتمكن البلد الذي ليس طرفا في المعاهدة من الاستفادة من أحكامها دون تقديم التنازلات التي تنتظرها منه البلدان الأطراف في المعاهدة .

٢٩- ولاحظ المدير العام أن من الواضح أن الوقت لم يحن بعد لتعديل نطاق الاقتراح الأساسي للجزء الثاني من المؤتمر الدبلوماسي . وتقدم بالاقتراح التالي ذكره لكي تنظر فيه الجمعية :

"(أ) من المقترح أن يدعو المدير العام للويبو الى عقد اجتماع استشاري لمواصلة اعداد المؤتمر الدبلوماسي المعني بابرام معاهدة قانون البراءات في النصف الأول من سنة ١٩٩٥ ، للسعي الى التوصية بحلول تتعلق بالمسائل الرئيسية لكي يتيسر استئناف المؤتمر الدبلوماسي في الوقت المناسب ؛

"(ب) ومن المقترح أن يكون أعضاء الاجتماع الاستشاري دولا أعضاء في الويبو أو في الأمم المتحدة أو في كلتيهما ؛

"(ج) ومن المقترح أيضا دعوة الغات (منظمة التجارة العالمية) الى الاجتماع الاستشاري ، فضلا عن المنظمات التي تتمع عادة بصفة المراقب ؛

"(د) ومن المقترح أن تنظر الهيئات الرئاسية المختصة للويبو في نتائج الاجتماع الاستشاري أثناء انعقاد دوراتها المقبلة" .

٣٠- وردا على اقتراح وفد زمبابوي ، صرح المدير العام قائلا ان الويبو مستعدة لتمويل نفقات الاشتراك في الاجتماع (بطاقة السفر وبدل السفر اليومي) لشخص واحد من كل دولة تعد بلدا ناميا وتعبر عن اهتمامها في الاشتراك في الاجتماع الاستشاري .

٣١- وعند شرح الاقتراح ، أشار المدير العام الى أن الاجتماع الاستشاري أفضل من اجتماع للجنة من الخبراء ، لان في ذلك ما يؤكد أن المناقشات لن تقتصر على المسائل التقنية . وقال ان تسمية المعاهدة بمعاهدة قانون البراءات ترجع الى وجود صكين دوليين مهمين يتناولان قانون البراءات وهما اتفاقية باريس واتفاق تريبس ، وان المعاهدة الجديدة ينبغي أن تكون مستقلة عن المعاهدتين المعمول بهما . وأضاف قائلا ان الغرض المنشود من الاجتماع هو التوصية بحلول ، ويعني ذلك أن الاجتماع ينبغي أن يتسم بطابع سياسي . واستطرد قائلا ان ذلك من شأنه أن يحفظ الزخم لاستئناف المؤتمر الدبلوماسي . وقال ان الاقتراح يرمي الى توسيع نطاق العضوية في الاجتماع لكي تشمل الدول الاعضاء في الويبو أو في الامم المتحدة أو كلتيهما . ولن يشار بعد الآن الى المعاهدة المقترحة بعبارة "معاهدة تستكمل اتفاقية باريس فيما يتعلق بالبراءات" . ومن شأن ذلك التغيير أن يقطع علاقة معاهدة قانون البراءات باتفاقية باريس ، ويعني ذلك أن العضوية في اتفاقية باريس لا ينبغي أن تكون شرطا للانضمام الى معاهدة قانون البراءات . وينبغي فك العلاقة باتفاقية باريس في الوقت المناسب أيضا فيما يتعلق "بالاتفاقات الخاصة" المبرمة بناء على تلك الاتفاقية ، ولا سيما معاهدة التعاون بشأن

البراءات واتفاق مدريد بشأن التسجيل الدولي للعلامات ومعاهدة قانون العلامات المقبلة . وينص الاقتراح على طرح نتائج الاجتماع الاستشاري على الهيئات الرئاسية المختصة للويبو ، وليس على جمعية اتحاد باريس فقط ، لكي تنظر فيها أثناء اجتماعها المقبل (العادي أو الاستثنائي) .

٣٢- وعبر وفد ألمانيا عن خالص تأييده لاقتراح المدير العام . وقال ان الاقتراح يذكر بالآليات الاستشارية التي شكلت في اطار عمليات مراجعة اتفاقية باريس وأثبتت جدارتها الكبيرة .

٣٣- وعبر وفد المملكة المتحدة عن تأييده الكامل لاقتراح المدير العام .

٣٤- وعبر وفد الهند عن تأييده لاقتراح المدير العام ، وقال انه يسعده أن يكون في امكانه الاشتراك على نحو أنشط في عملية تنسيق قوانين البراءات ، وان لم يكن عضوا في اتحاد باريس .

٣٥- وأيد وفد رومانيا اقتراح المدير العام .

٣٦- وأيد وفد فنلندا اقتراح المدير العام .

٣٧- وأيد وفد هولندا اقتراح المدير العام .

٣٨- وأيد وفد سلوفينيا اقتراح المدير العام .

٣٩- وأيد وفد زمبابوي اقتراح المدير العام . وشكره على رده فيما يتعلق بتمويل اشتراك مندوبين من البلدان النامية .

٤٠- وأيد وفد البرازيل اقتراح المدير العام . وأعرب عن أسفه لأن البلدان التي ساندت التغييرات في قوانين الملكية الفكرية المرعية في بلدان اخرى لم تكن مستعدة لتغيير قوانينها .

٤١- وأيد وفد بلجيكا اقتراح المدير العام .

٤٢- وأيد وفد النمسا اقتراح المدير العام .

٤٣- وأيد وفد مصر اقتراح المدير العام .

٤٤- وأيد وفد كوت ديفوار اقتراح المدير العام .

٤٥- وأيد وفد أستراليا اقتراح المدير العام .

٤٦- وأيد وفد السنغال اقتراح المدير العام .

٤٧- وأيد وفد الاتحاد الروسي اقتراح المدير العام .

٤٨- وأيد وفد الجمهورية التشيكية اقتراح المدير العام .

٤٩- وأيد وفد البرتغال اقتراح المدير العام .

٥٠- وأيد وفد كينيا اقتراح المدير العام .

٥١- وأيد وفد فرنسا اقتراح المدير العام .

٥٢- وأيد وفد الجزائر اقتراح المدير العام .

٥٣- وعبر وفد اليابان عن تحفظ بشأن العضوية في الاجتماع الاستشاري بناء على اقتراح المدير العام . وفضل أن تدرس المسائل في المقام الاول أعضاء اتحاد باريس فقط .

٥٤- وردا على وفد اليابان ، قال المدير العام ان توسيع العضوية قد أدرج في الاقتراح للاستجابة الى الاقتراحات التي تطالب الويبو بمراعاة وجود اتفاق تريبس على أكمل وجه .

٥٥- وأيد وفد بولندا اقتراح المدير العام .

٥٦- وأيد وفد النرويج اقتراح المدير العام .

٥٧- وأيد وفد بلغاريا اقتراح المدير العام .

٥٨- وأيد وفد جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية اقتراح المدير العام .

٥٩- وأيد وفد بوركينا فاصو اقتراح المدير العام .

٦٠- وأيد وفد جمهورية أفريقيا الوسطى اقتراح المدير العام .

٦١- وأيد وفد بنن اقتراح المدير العام .

٦٢- وأيد وفد العراق اقتراح المدير العام .

٦٣- وأيد وفد الكاميرون اقتراح المدير العام .

٦٤- وأيد وفد الكونغو اقتراح المدير العام .

٦٥- وأيد وفد نيجيريا اقتراح المدير العام .

٦٦- وأيد وفد فييت نام اقتراح المدير العام .

٦٧- وأيد وفد موناكو اقتراح المدير العام .

٦٨- وأيد وفد سلوفاكيا اقتراح المدير العام .

٦٩- وأقر وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالتأييد الواسع الذي حظي به اقتراح المدير العام ، وقال انه لا يعترض بأي شكل من الأشكال على الاقتراح .

٧٠- واستنتج الرئيس أن الجمعية قد اعتمدت اقتراح المدير العام .

[نهاية الوثيقة]